العلوم الاقتصادية
العدد السابع والثلاثون / المجلد العاشر / تشرين الثاني 2014

تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للأقتصاد العراقي[1]

أ.م.د. يوسف علي عبد الاسدي الباحث ميثم عبد الحميد روضان
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

بالرغم من الدور الايجابي الذي تؤديه العوائد النفطية للاقتصاد العراقي من خلال مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة ورفع حجم الصادرات الكلية، الا ان تلك العوائد كانت لها تداعيات سلبية كبيرة وخطيرة، فقد ادت الى تعميق الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي ودفعته بأتجاه مزيد من الاعتماد على العوائد النفطية من جهة،ورفع معدلات البطالة من جهة اخرى، وذلك عن طريق تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي، الذي ادى الى تراجع حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي بسبب العزوف عن الاستثمار في مجالات السلع التبادلية (القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية)، ولاجل توسيع حجم الطاقة الاستيعابية لتصحيح الاختلال الهيكلي ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد العراقي لابد من تقييد وتقليل اثار المرض الهولندي في قطاعات السلع التبادلية كونها القطاعات التي يعول عليها كثيرا في رفع معدلات الانتاج بعيدا عن هيمنة العوائد النفطية فضلا عن دورها الكبير في امتصاص البطالة.

---

1) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (تطور العوائد النفطية وامكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة 1970- 2010)

تاريخ قبول النشر 2014/5/20

المقدمـــــــة:

تتأثر الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية بتداعيات ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي(Dutch Disease) الذي يعمل على تحجيم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي من خلال تقويضه للقدرة التنافسية لانشطة السلع التبادلية (الزراعة،الصناعة التحويلية) بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج فيها مقارنة بالسلع المستوردة،وكان لتعرض الاقتصاد العراقي بالمرض للهولندي اثراً سلبي كبير في الطاقة الاستيعابية للاستثمار،اذ ان ارتفاع اسعار منتجات القطاعات التبادلية،وتعرضها للمنافسة الاجنبية ادى الى تدهور صادراتها والاستعاضة عنها محليا من خلال الاستيراد من الخارج وقاد ذلك الى العزوف عن الاستثمار في هذه القطاعات وبالتالي انخفاض حجم التراكم الراسمالي فيها وتراجع حجم الطاقة الاستيعابية للأستثمار في الاقتصاد العراقي،ولذلك انخفضت الأهمية النسبية للقطاعات التبادلية في تكوين التراكم الراسمالي من(35.1%) خلال المدة(1970-1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي مصابا بالمرض الهولندي، الى (8.3%) خلال المدة -2010) (2004 وهي المدة التي تزايد فيها تأثير المرض الهولندي نتيجة للارتفاع الكبير للعوائد النفطية والانفتاح الواسع على الاسواق الدولية وعدم وجود أجراءت حمائية وتعرض المنتجات المحلية للمنافسة لاجنبية، أي ان مجموع المساهمة النسبية للقطاعات التبادلية في اجمالي التراكم الراسمالي قد انخفضت بمقدار (4.2) مرة للمدة (2004-2010) وهي المدة التي استفحل بها المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي عن المدة (1970-1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي فيها مصابا بالمرض الهولندي.

مشكلة البحث:- ان العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي،قطاع الصناعة التحويلية) بسبب تداعيات المرض الهولندي قد عمق من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي.

فرضية البحث:- ان تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي قد أنعكس بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد العراقي على التوسع في الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

الهدف من البحث:- يهدف البحث الى:-

1- تحليل الالية التي يؤثر بها المرض الهولندي في قدرة الاقتصاد العراقي على التوسع في الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

2- تقديم بعض المقترحات للتقليل من أثار المرض الهولندي في قدرة الاقتصاد العراقي على التوسع في الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

اهمية البحث:- تأتي اهمية البحث من اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه القطاعات التبادلية في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي ودفعه الى الامام.

هيكلية البحث:- لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من مدى صحة فرضيته ،فقد اشتمل البحث على مبحثين، تضمن المبحث الاول الاطار النظري للبحث،في حين جاء الثاني لتوضيح تأثير المرض الهولندي في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي،واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات واستنادا اليها تم تقديم عدد من المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتقليل تداعيات المرض الهولندي على قدرة الاقتصاد العراقي على التوسع في الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للطاقة الاستيعابية والمرض الهولندي.

اولا: مفهوم الطاقة الاستيعابية .

لم يتفق الاقتصاديون على مفهوم محدد للطاقة الاستيعابية، وانما تعددت المفاهيم بتعدد منطلقات واهداف وغايات المؤسسات و والمرجعيات الفكرية للاقتصاديين الذين خاضوا في هذا المجال ،ففي المؤتمر الذي عقدته الجمعية الدولية للاقتصاد عام 1965 تم طرح تسعة مفاهيم للطاقة الاستيعابية، ولم يجمع المؤتمرون على تبني احدها (علي عبد سعيد الراوي،1980 ،185) ،اذ مازال النقاش والاختلاف حول مفهوم الطاقة الاستيعابية مستمرا الى يومناهذا.

لقد ارتبط مفهوم الطاقة الاستيعابية تأريخياً بالقروض والمساعدات والمنح والهبات التي تتلقاها البلدان النامية من البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية المتخصصة كالبنك الدولي للاعمار والتنمية (IBRD) والذي ذكرفي تقريره السنوي الرابع عام 1948 ان انخفاض التراكم الراسمالي في البلدان النامية لايعود بالضرورة الى شحة الاستثمارات، وانما قد يعود الى ضعف قابليتها على امتصاص واستيعاب تلك الاستثمارات وتحويلها الى التراكم الراسمالي المطلوب، اذ تمثل الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان حدا" اعلى للاستثمار هو بمثابة السقف الذي لايمكن تجاوزه دون انخفاض كفاءة الاستثمار(المطلبي،1985،53).

ومن الاوائل الذين استخدموا مصطلح الطاقة الاستيعابية هم (M.Milliken and W.Rastow) اللذان ركزا على محدودية اقتصادات البلدان النامية على امتصاص المساعدات الخارجية بصورة منتجة ،واوصيا بضرورة وضع سقف اعلى لتلك المساعدات يتلاءم مع قدرة اقتصادات البلدان النامية على التوسع في الطاقة الاستيعابية (Stevens, 1977, 145).

وفي اطار المساعدات الخارجية عرف المعهد البريطاني للتنمية الدولية في مؤتمره لعام 2004 الطاقة الاستيعابية بأنها "الحد الاعلى الذي يمكن ان تسهم به المساعدات الاجنبية في رفع الناتج المحلي الاجمالي للبلد المتلقي لتلك المساعدات" وان اية زيادة في حجم المساعدات عن هذا المستوى ستؤدي الى انخفاض الناتج الحدي لتلك المساعدات بسبب قصور العوامل المساعدة لراس

المال وخضوعها لقانون الغلة المتناقصة كما انه قد يؤدي بالنتيجة الى تعرض الاقتصاد المعني للمرض الهولندي ، ومن اجل التغلب على عقبة الطاقة الاستيعابية فقد اوصى المؤتمر على جلب شركات اجنبية متكاملة لتنفيذ وتشغيل المشاريع (Paolo, 2004, 2-3) .

كما عرفت الطاقة الاستيعابية للبلدان المتلقية للمساعدات بانها "قدرة اقتصاد البلد المتلقي للمساعدات على أستخدامها بصورة مقبولة من قبل الجهات المانحة سواءً أكان استخدامها لتمويل الواردات الاستثمارية ام الاستهلاكية ام لتمويل عجز الموازنة ام لتخفيف اعباء خدمة الدين ام غيرها" (Romeo,1990, 19),.ومن خلال التعريف اعلاه نلاحظ ان الطاقة الاستيعابية تخضع لقناعات الجهات المانحة ولا تتعلق بالضرورة بامكانات وقدرات البلد المتلقي .

اما اقتصاديو البنك الدولي فينظرون للطاقة الاستيعابية من منظار قدرة البلدان على ادارة القروض المقدمة لها بشكل مربح بحيث تكون قادرة على تحمل اعباء خدمة الدين، أي سداد اقساط الديون زائداً الفوائد المترتبة عليها، وفي الوقت ذاته تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي ، وهذا ماذهب اليه (Rosenstein.Rodan)ايضا، وقد ذهب الكنزيون في مفهومهم للطاقة الاستيعابية الى تحييد الطلب الفعال هذه المرة ،واكدوا ان الطاقة الاستيعابية تتحدد بحجم معين من الاستثمارات اسموه بالحجم الامثل والذي ينجم عن تجاوزه عدم حدوث زيادة في الانتاج بسب عدم كفاية عوامل الانتاج المتممة لراس المال (النشاشيبي،1987 ،108:111).

اما (Adler.Johan) الذي كان من الاقتصاديين الاوائل الذين حللوا الطاقة الاستيعابية بصورة واسعة ومنظمة فقد عرف الطاقة الاستيعابية بانها "حجم الاستثمارات الذي يمكن التعبير عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الممكن تنفيذه والذي يولد عائد مقبول في ظل توافر حجم ثابت من عناصر الانتاج الاخرى المساعدة " (Adler, 1965,P5)،وهنا يلاحظ على تعريف Adler انه قد اضاف الى القدرة على تنفيذ الاستثمارات مدى قدرتها على تحقيق عائد مقبول ،الا ان Adler بافتراضه ثبات حجم العوامل الاخرى المساعدة قد اكد المفهوم الجامد للطاقة الاستيعابية وليس المفهوم المتحرك لها.

وعرف (R.Gulhatti) الطاقة الاستيعابية بانها ذلك الحجم من الاستثمار الذي يتعادل عنده معدل العائد الصافي لهذه الاستثمارات مع معدل الخصم الاجتماعي المقبول من وجهة نظر المجتمع"(الحبيب وعلي ،1983 ،88)ونلاحظ هنا ان (R.Gulhatti) قد اعتمد في مفهومه على العائد

الاجتماعي الذي يتقبله المجتمع ممثلا بالحكومات مقابل تحمله لتكاليف الاستثمار ولم يتطرق للعائد المادي الذي يبحث عنه الافراد في استثماراتهم .

في حين عد طيف من الاقتصاديين وفي مقدمتهم MacEwan,Adelman,Chenery AndSparrow) ان الطاقة الاستيعابية تتمثل بالقدرة على التنفيذ،اذ اكدوا ان الطاقة الاستيعابية تضع حداً اعلى للاستثمار لاتسمح بتجاوزه حتى لوكان ذلك بكلف اعلى ،كما ان (Alberto Waterston) قد ذهب بهذا الاتجاه نفسه، اذ يرى ان انخفاض الطاقة الاستيعابية يعني انعدام القدرة على تنفيذ المشاريع المخطط لها بشكل جيد (المطلبي ،مصدر سابق ، ص 55)، أي ان اصحاب هذا الاتجاه لايأخذون بنظر الاعتبار تكاليف انجاز التراكم الراسمالي، وانما القدرة على انجاز التراكم الراسمالي فقط ولوتم ذلك الانجاز بتكاليف اعلى .

كما ان هنالك مجموعة من الاقتصاديين ركزوا على العنصر البشري كأهم محدد للطاقة الاستيعابية ،فالاقتصادي (DouglasPaauw) عبر عن الطاقة الاستيعابية بانها تتمثل بقدرة الاقتصاد المعني على ايجاد الكفاءات والمهارات البشرية، اما الاقتصادي (Hirshman) فقد اعتبر العامل البشري هو العامل الحيوي في تحديد حجم الطاقة الاستيعابية ،ويرى بان محدودية الطاقة الاستيعابية تعود الى ضعف القابلية على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتنفيذها ، اما (Branko Horvat) فيعتقد ان الطاقة الاستيعابية تعتمد على قابلية الافراد والمجتمع ككل على التصرف في التدفقات الاضافية للناتج القومي وان هذه القابلية تتاثر بعوامل الرغبة في العمل وعدد العلماء والعمال الماهرين (الطائي،1983، 61) .

وبعد الطفرات النفطية الاولى والثانية خلال العقد السابع من القرن الماضي ، فقد طرحت مفاهيم اخرى للطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية التي تمتاز باليسر المادي ،فقد عرفها كل من (R.EL Mallakh , M.kadhim,and B.poulson) بانها "حجم الدخل النفطي اللازم لتوليد مستوى معين من الانفاق الحكومي الذي يحقق اهداف وبرامج تلك الحكومات" (EL Mallakh, et al, 1977,P12)،كما عرفها كل من(Adelman and Friis) بانها اكبر قيمة للواردات الاستهلاكية والاستثمارية التي يمكن ان تستغلها هذه البلدان بفاعلية" (EL Mallakh, et al, Ibid,P16) ،وتوصل المؤتمر الذي نظمته جامعة كولورادو للمناجم عام 1980 حول الطاقة الاستيعابية لاقتصادات راس المال الفائض (الاقتصادات النفطية) الى تعريف اخر اذ عرفت الطاقة الاستيعابية بأنها مجموع الاستثمار والاستهلاك المحلي مضافا اليه الاستيرادات الاستثمارية والاستهلاكية

والتحويلات للخارج والتغير في الاحتياطات النقدية الاجنبية خلال مدة زمنية معينة" (EL.Serafy,1981,75).

وتأسيسا لما سبق فان هذه المفاهيم التي طرحت لتطبيقها في البلدان النفطية تركز على الاتجاه الانفاقي فقط ولاتراعي مدى مطابقته للمعايير الاقتصادية، فهي تساوي صراحة بين الانفاق الاستهلاكي والاستثماري خلافا للمفاهيم السابقة التي توكد على الانفاق الاستثماري ، فضلا عن تجاهلها لمستوى العائد الذي يمكن القبول به للانفاق الاستثماري ،وبالتالي وعلى وفق المفاهيم فانه من الممكن زيادة الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية عن طريق زيادة استيراداتها الاستهلاكية او الاستثمارية او المزيد من الانفاق على التسلح، وباختصار شديد ان هذه المفاهيم تحدد الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية بقدرتها على التخلص من عوائدها النفطية.

ولهذا يمكن القول بوضوح انه لايوجد هنالك اتفاق او اجماع تام على مفهوم محدد للطاقة الاستيعابية حيث ان ذلك يعد مسالة نسبية تعتمد في تحديدها على مجموعة الاهداف التي يسعى مصدر انسياب الأموال الى تحقيقها، فيما اذا كانت مساعدات او منح اوهبات او قروض خارجية او استثمارات خاصة اواستثمارات حكومية ،ومع ذلك فان هذه الأراء المختلفة والموجودة في الفكر الاقتصادي قد اجمعت في اغلبها على وجود علاقة جوهرية تربط بين حركة التراكم الراسمالي والعائد المتوقع.

ومن هذا المنطلق يمكن الخروج بمفهوم شامل للطاقة الاستيعابية للاستثمار والذي ستتبناه هذه الدراسة على انه "ذلك الحجم من التراكم الراسمالي الذي يستطيع الاقتصاد المعني من استيعابه بشكل كفء خلال مدة زمنية معينة، بحيث يولد عائد مقبول يحقق رغبة مصدر انسياب الاموال"،ان مانعنيه بكفاءة الاستيعاب هنا هو الكفاءة في تحويل رؤوس الاموال الى تراكم راسمالي أي القدرة على التنفيذ باقل تكاليف ممكنة وثانيا الكفاءة في ادارة وتشغيل هذا التراكم الراسمالي بمايحقق اعلى انتاج ممكن.

ثانيا:- الاطار المفاهيمي للمرض الهولندي.

ان اول اشارة للمرض الهولندي قد ظهرت في مجلة (Economist) البريطانية عام 1977 وهو يشير الى المشاكلات الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي وادت الى تباطؤ كبير في نشاطات الصادرات التقليدية (الزراعة، الصناعة التحويلية) بالرغم من ان ظهور هذا المصطلح قد ارتبط بأزدهار العوائد النفطية الهولندية، الا انه في حقيقة الامر

يمكن ان يحدث عن أي تدفق نقدي كبير الى الاقتصاد المعني سواءً اكان ذلك عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر ام عن طريق المساعدات والقروض او لاي سبب اخر، ولذلك عانت منه كذلك اسبانيا خلال القرن السادس عشر نتيجة تدفق ثروات كبيرة من الذهب والفضة اليها من مستعمراتها كما عانت منه استراليا في فترات لاحقة، وكذلك ظهر هذا المرض في كل من المكسيك ونيجيريا واذربيجان والدول العربية النفطية خلال العقد السابع من القرن الماضي، نتيجة لارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية وما ترتب عليه من تدفقات نقدية كبيرة لتلك البلدان(الشمري،2010، 25-27)

وتتلخص ظاهرة المرض الهولندي بانه الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، او الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الاسواق العالمية الموجودة سيؤدي الى اثار وخيمة على القطاعات الانتاجية وبخاصة الانشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي الى تدهورها وتراجع انتاجها (موريس،77,2007).

ولتوضيح آلية تأثير المرض الهولندي في الانشطة الانتاجية فقد تم تقسيم الاقتصاد الى ثلاثة قطاعات رئيسة وهي(البدري،118,1988) :-

1- قطاع التصدير المزدهر :- ويتمثل بتصدير الموارد الطبيعية الى الاسواق الدولية.

2- قطاع التصدير التقليدي المتعثر(قطاع السلع التبادلية):- وهو القطاع الذي ينتج سلعا موجهة نحو -الاستهلاك المحلي والخارجي وبالتالي فهو معرض للتنافسية الدولية ويتمثل بنشاطي الزراعة والصناعة التحويلية .

3- قطاع السلع غير التبادلية:- وهو قطاع ينتج للسوق المحلي ولا تدخل منتجاته في التجارة الدولية اما بسبب طبيعة تلك السلع او لارتفاع تكاليف النقل لها، وبالتالي فهو غير معرض للتنافسية الدولية ويتمثل عادة ببعض الانشطة الخدمية مثل خدمات السكن والبناء والتشييد وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

ويمكن متابعة اثر الانتعاش والزيادة في الدخل بقطاعات السلع التبادلية من زاويتين هما اثر حركة الموارد (Resource Effect) واثر الانفاق (Spending Effect).

ويتلخص اثر الموارد(راس المال،العمل) بان ارتفاع انتاجية القطاع المزدهر ستؤدي الى ارتفاع دخول عناصر الانتاج فيه ،ومن ثم جذب العناصر الانتاجية اليه من القطاعات الاخرى مما سيقود الى تراجعها(الشمري ،مصدر سابق ، 31)، واذا كان هذا القطاع المزدهر هو القطاع النفطي ولطالما

يستخدم عمالة قليلة، فضلا عن عدم حاجته الى تراكم راسمالي كبير مقارنة بتلك القطاعات، فان هذا الاثر سيكون ضئيلاً جداً ويمكن اهماله، وسيكون الاثر الاكبر للزيادة في الدخل هواثر الانفاق.

ان الية تأثير الانفاق ستعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية فيما اذا كان ثابتاً او مرناً، فاذا كان سعر الصرف ثابتاً فان الارتفاع في حجم الانفاق والناجم عن الزيادة في العوائد المتحققة في القطاع المزدهر من شانه ان يرفع من حجم الطلب الكلي ،ولما كانت الطاقة الاستيعابية في البلدان النامية النفطية محدودة، ولكون هياكل الانتاج فيها لا تتميز بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب فان هذا الطلب، الاضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للاسعار، وهذا يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، اما اذا كان سعر الصرف مرناً فان العرض المتزايد من العملة الاجنبية والمتاتي من صادرات القطاع المزدهر سوف يرفع من قيمة العملة المحلية وهو ما يعني ضمناً ايضاً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الاسعار المحلية ،وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع القيمة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لان الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية سوف تشتري سلعا وخدمات في الاسواق المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل كما ان الوحدة الواحدة من العملة المحلية ستشتري سلعاً وخدمات في الاسواق الخارجية اكبر مما كانت تفعله من قبل، والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية (كريستين،50,2003)، اذ ستتوقف صادراتها الى الخارج لان اسعار هذه المنتجات ستكون غالية الثمن في الاسواق الخارجية في ذات الوقت الذي سيتحول الطلب المحلي الى المنتجات المستوردة لان اسعارها ستكون ارخص ثمناً من وجهة نظر المواطن المحلي.

ومن جانب اخر فان اثر الانفاق سيؤدي دوراً سلبياً على القطاعات التبادلية من خلال استقطابه لعوامل الانتاجية من هذه القطاعات وتوجيهها نحو قطاعات السلع غير التبادلية ،ففي الوقت الذي لايمكن لاسعار السلع التبادلية ان ترتفع لانها يجب ان تتساوى مع الاسعار العالمية،فان السلع غير التبادلية غير معرضة للتنافسية الدولية، وبالتالي ستبقى محافظة على الارتفاع النسبي في اسعارها، وهذ ايعني ارتفاع معدل تبادلها الداخلي نسبة الى السلع التبادلية وهذا من شانه ان يؤدي الى ارتفاع دخول عوامل الانتاج فيها مقارنة بالسلع التبادلية(البدري ،مصدر سابق،120)، ونظرا" لعدم امكان رفع دخول عوامل الانتاج في القطاعات التبادلية لان ذلك يعني ارتفاع كلف انتاجها وهي غير قادرة على تحمل هذه التكاليف العالية بسبب المنافسة الاجنبية فستكون النتيجة انسحاب تلك العناصر الانتاجية الى قطاع السلع غير التبادلية ،الا انه في حقيقة الامر ان قطاع السلع غير التبادلية سوف

لن يتمكن من استيعاب جميع العناصر الانتاجية المنسحبة من قطاع السلع التبادلية،لان ذلك يرتبط بالميل الحدي لاستهلاك انتاج هذا القطاع ،فضلا عن ان بعض راس المال في قطاع السلع التبادلية هو رأس مال متخصص ولا يمكن الافادة منه في مجالات السلع غير التبادلية، كما ان جزء من العمالة تعد ايدي ماهرة متخصصة ايضا ولا يمكنها ممارسة الدور ذاته في غير مجالاتها التخصصية ،ومن ثم سيكون هنالك جزء كبير من العناصر الانتاجية من (راس المال والعمل) معطلة .

واستناداً الى ما سبق فان المرض الهولندي ستكون له تداعيات سلبية على قدرة الاقتصاد القومي على التوسع في الطاقة الاستيعابية، اذ ان تداعيات المرض الهولندي ستصيب النشاط الزراعي ونشاط الصناعة التحويلية بالشلل وسوف لن يؤدي ذلك الى تعطيل الجزء الاكبر من التراكم الراسمالي المتحقق فيهما فحسب، وانما سيقود الى العزوف عن التوسع في حركة التراكم الراسمالي لهما،لان نشاطهما لن يكون ذا جدوى اقتصادية بسبب ارتفاع كلف الانتاج وتعرضها للمنافسة الاجنبية وبكل تاكيد فسوف يؤدي ذلك الى تقليص حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي لأنهيار اثنين من اهم الانشطة الاقتصادية فيه،وسيترتب على ذلك انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة ،اذ ان القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية هما من اهم القطاعات المولدة لفرص العمل ، ويعول عليهما كثيرا، ولان هذين القطاعين لا يمكنهما الاستمرار والتوسع بسبب تداعيات المرض الهولندي فانهما سيكونان طاردين للعمالة بدلا من امتصاصها ،وأذا ما أرادت البلدان النامية النفطية التوسع في الطاقة الاستيعابية لاقتصادها القومي فلابد من ان تسارع لمعالجة المرض الهولندي وتخفيض اثاره، ومن اجل تحقيق ذلك سيكون امامها ثلاثة حلول: اولها عزل تأثير العوائد النفطية في الاقتصاد الكلي عن طريق انشاء صناديق سيادية تودع فيها جميع العوائد النفطية وتوجه استثماراتها نحو الخارج كما هو الحال في التجربة النرويجية، وهذا امر مستبعد نظرا للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان التي تدفع بأتجاه المزيد من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري لحل العديد من المشاكلات العالقة لديها ،وثانيها ان تقوم الدولة طريق استخدامها لعوائدها النفطية بتبني سياسات دعم واسعة للأنشطة الانتاجية(الزراعة، الصناعة التحويلية)،وثالثها عن طريق فرض سياسة حمائية لمنتجات هذه الانشطة، او قد يكون الحل الافضل هو المواءمة بين الحلول الثلاثة المذكور آنفا" وحسب حيثيات ومتطلبات ومقتضيات كل اقتصاد.

المبحث الثاني

تأثير المرض الهولندي في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي

اولا:- ظهور المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي.

يمكن متابعة تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الاتية:-

1- مؤشر معدل التبادل الداخلي.

يعد هذا المؤشر من الموشرات المهمة لبيان وتوضيح تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي،ويمكن ايجاده من خلال قسمة الارقام القياسية لاسعار المستهلك للسلع غير التبادلية (خدمات السكن، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) على الرقم القياسي لاسعار المستهلك للسلع التبادلية (المواد الغذائية، المشروبات، التبغ، الملابس) (الشمري، مصدرسابق،34)، ويوضح هذا المؤشر مدى الارتفاع في اسعار السلع غير التبادلية بالنسبة لاسعار السلع التبادلية، فكلما كانت النسبة اكبر من الواحد الصحيح دلت على تعرض الاقتصاد للمرض الهولندي والعكس صحيح، ان ارتفاع هذا المؤشر الى مقدار اكبر من الواحد الصحيح يعني ان اثر الانفاق قد بدء سريان مفعوله في الاقتصاد مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع التبادلية والسلع غير التبادلية ولكون السلع التبادلية معرضة للتنافسية فان اسعارها لن ترتفع عن مستوى اسعار هذه السلع في الاسواق الخارجية، لان النتيجة ستكون تحول الاستهلاك المحلي نحو الاستيراد الخارجي وفي ذات الوقت توقف الصادرات الى الخارج،ولذلك ستبقى محافظة على مستوى اسعار مساوياً للاسعار الخارجية، اما السلع غير التبادلية فهي غير معرضة للتنافسية الدولية وبالتالي فان اسعارها لن تكون مقيدة بمستوى اسعارها في الاسواق الخارجية ولذلك سترتفع بمعدلات اعلى من ارتفاع اسعار السلع التبادلية ولذلك يكون معدل التبادل الداخلي اكبر من الواحد الصحيح.

ومن ملاحظة بيانات الجدول (1) ان المرض الهولندي قد بدأ بالظهور في الاقتصاد العراقي منذ عام 1976 حيث ان ارتفاع العوائد النفطية الناجمة عن تأميم النفط الخام وارتفاع حجم الصادرات، فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسوق الدولية ،ادى الى زيادة الانفاق العام والخاص على حد سواء مما ترتب على ذلك ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع التبادلية وغير التبادلية، ونظرا لمحدودية العرض الكلي لكون هياكل الانتاج لا تتميز بالمرونة الكافية بسبب ضيق

الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، ولان سعر الصرف ثابت فلقد تم امتصاص هذه الزيادة في الطلب عبر الارتفاع في المستوى العام للاسعار، ولان السلع التبادلية معرضة للتنافسية مع المنتجات الاجنبية لذلك كان ارتفاع اسعارها بمعدلات اقل من ارتفاع معدلات اسعار السلع غير التبادلية ، وبالتالي كان معدل التبادل الداخلي لعام 1976 اكبر من الواحد الصحيح أذ بلغ 1.07 واستمر معدل التبادل الداخلي متخذاً معدلاً اكبر من الواحد الصحيح حتى عام 1991 ،اما المدة (1997-1991) ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي والانخفاض الكبير في حجم العوائد النفطية فان الاقتصاد العراقي قد تعافى من اعراض المرض الهولندي، اذ ان معدلات التبادل الداخلي قد انخفضت دون الواحد الصحيح، بأستثناء العامين 1991-1992 اللذين فيهما المعدل اكبر من الواحد الصحيح، وفي حقيقة الامر ان هذا الارتفاع غير ناجم عن تأثير المرض الهولندي أي ان معدل التبادل الداخلي لم يرتفع بسبب الزيادة الكبيرة في اسعار السلع التبادلية مقابل زيادة اقل في اسعار السلع غير التبادلية المعرضة للتنافسية الدولية كما تشير لذلك ادبيات المرض الهولندي، وانما جاء بسبب الزيادة في الطلب على السلع غير التبادلية والتي تدخل ضمن عملية اعادة الاعمار للبنية التحتية والمرافق العامة التي تضررت بشكل كبير بسبب حرب الخليج الثانية ،مما دفع باسعار السلع غير التبادلية للارتفاع بمعدلات اكبر من ارتفاع اسعار السلع التبادلية، وعندما انخفض الطلب على اسعار السلع غير التبادلية بعد عام 1992 انخفضت معدلات التبادل الداخلي دون الواحد الصحيح لتشير الى اختفاء آثار المرض الهولندي حتى عام 1998 وهذا ما يتفق مع ادبيات المرض الهولندي.

ثم ظهرت اثار المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي مرة اخرى بعد تطبيق مذكرة التفاهم نتيجة لتزايد العوائد النفطية والانفتاح على الاستيراد من الخارج ولو بشكل جزئي ،إذ كان معدل التبادل الداخلي اكبر من الواحد الصحيح طيلة المدة (1998-2002)، ونتيجة لرفع الحصار الاقتصادي عام 2003 والانفتاح الكبير على الاسواق الخارجية، وغياب الاجراءات الحمائية للمنتجات المحلية، برزت اثار المرض الهولندي بشكل واضح وكبير، اذ ارتفعت معدلات التبادل الداخلي الى 9.91 و12.30 لعامي 2006و2010 على التوالي، وتاسيسا على ما سبق فانه بالرغم من اتخاذ معدلات التبادل الداخلي مسارا متذبذباً في العراق خلال مدة الدراسة وذلك نتيجة للظروف التي مربها العراق ،الا ان هذه المعدلات تشير بوضوح الى تعرض الاقتصاد العراقي للمرض

الهولندي عندما ترتفع قيمة العوائد النفطية في ظل اسعار صرف ثابتة غير حقيقية، وتختفي اثار المرض الهولندي عندما تتراجع قيمة العوائد النفطية .

الجدول(1)

تطور معدل التبادل الداخلي في العراق بالاسعار الثابتة لعام 1993 لسنوات مختارة.

السنة	الرقم القياسي للأسعار		معدل التبادل التجاري الداخلي
	السلع غير التبادلية	السلع التبادلية	
1970	5.14	5.35	0.96
1974	6.63	6.67	0.95
1975	6.92	7.21	0.96
1976	8.47	7.92	1.07
1984	21.3	19.1	1.11
1988	31.4	27.1	1.16
1990	44.4	5.1	8.70
1991	49.9	18.0	2.77
1992	57.1	29.2	1.95
1994	421.0	588.0	0.71
1996	1782.5	2027.2	0.88
1997	2242.8	2452.6	0.91
1998	2987.9	2530.1	1.18
2004	20536.7	2962.2	6.93
2006	42288.1	4264.4	9.91
2010	69396.8	6542.4	12.30

المصدر:-

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الارقام القياسية ،بغداد،الارقام القياسية للمدة (1990-2010)، 2012 ،ص6 .

2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية ،اعداد مختلفة ،صفحات متفرقة.

2- مساهمة القطاع النفطي وقطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من بيانات الجدول (2) ان مساهمة القطاع النفطي قد ارتفعت من 39.4% للمدة (1970-1975) الى 54.6% للمدة (1976-1980)وذلك نتيجة لعمليات التأميم من جهة وارتفاع الصادرات والاسعار في الاسواق الدولية من جهة اخرى، ثم انخفضت بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية وانخفاض الاسعار في الاسواق الدولية الى 24.2% و27.8% للمدة (1981-1985) والمدة (1986-1990) على التوالي،وبلغت هذه النسبة 22.1% للمدة (1991-1996) وذلك نتيجة لفرض الحصارالاقتصادي على العراق وانعدام الصادرات النفطية باستثناء الكميات المصدرة الى الاردن التي سمح لها من قبل الامم المتحدة باستيراد النفط العراقي من اجل سد حاجتها المحلية ،ثم ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم الى (74.87%) للمدة (1997-2002) ،في حين بلغت هذه المساهمة للمدة (2003-2010) (53.40%) .

اما مساهمة الانشطة التبادلية فقد انخفضت بشكل واضح بسبب تداعيات المرض الهولندي اذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 16.5% للمدة (1970-1975) الى 8.4% للمدة (1976-1980) ثم ارتفعت الى 12.4% و12.1% للمدة (1981-1985) والمدة (1986-1990) على التوالي،ان هذا الارتفاع النسبي في مساهمة النشاط الزراعي لايرجع الى الارتفاع الحقيقي في الناتج لهذا القطاع بل يرجع الى انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي،ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي والاعتماد المتزايد على القطاع الزراعي لتوفير الاحتياجات الاساسية للسكان فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى(33.3%) للمدة (1991-1996) ثم انخفضت على اثر تطبيق مذكرة التفاهم الى(7.1%) للمدة (1997-2002) ،وأنخفضت مرة اخرى الى (5.4%) للمدة (2003-2010).

اما قطاع الصناعة التحويلية فقد انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 11.6% للمدة (1970-1975) الى 6.0% للمدة (1976-1980) ثم ارتفعت الى 8.2% و8.7% للمدة(1981-1985) والمدة (1986-1990) على التوالي ، اما المدة (1996-1991)فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية 23.9% ثم انخفضت بشكل كبير بتطبيق

مذكرة التفاهم ان بلغت1.8% للمدة (1997–2002) ، في حين بلغت هذه النسبة 1.1% للمدة (2003–2010).

ويتضح مما سبق ان هنالك ارتفاعاً متزايداً في مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة في الوقت ذاته الذي ادت فيه تداعيات المرض الهولندي الى تراجع كبير في مساهمة قطاعي السلع التبادلية (الصناعة التحويلية،الزراعة)،اذ انخفضت مساهمة قطاعات السلع التبادلية من 28.1% خلال المدة (1970–1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي معرضاً خلالها للمرض الهولندي الى 14.4% خلال المدة (1976–1980) وهي المدة التي بدات فيها اعراض المرض الهولندي تظهر في الاقتصاد العراقي.في حين ارتفعت نسبة مساهمتها الى (57.2%) خلال المدة (1991–1996) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي يعاني من المرض الهولندي بسبب فرض الحصار الاقتصادي ،الا ان الرفع الجزئي للحظر الاقتصادي بعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) قد ادى الى تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي من جديد ونجم عن ذلك انخفاض كبير في مساهمة القطاعات التبادلية التي بلغت 8.9% للمدة (1997–2002) ثم انخفضت الى 6.5% للمدة (2003–2010) التي شهدت الرفع الكلي للحظر الاقتصادي واستفحال اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي.

ومما سبق نستنتج ان نسبة مساهمة القطاعات التبادلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت بمقدار (4.3) مرات للمدة(2003–2010) عما كانت عليه للمدة(1970–1975) وهذا يدلل بشكل واضح على تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي ،اذ ان ارتفاع تكاليف انتاج السلع التبادلية ادى الى ضعف تنافسيتها بالمقارنة مع السلع الاجنبية مما ادى الى انعدام صادراتها الى الخارج وفي الوقت ذاته الاعتماد المتزايد على استيرادها من الخارج لسد الاحتياجات المحلية لان اسعارها قد اصبحت اقل في الاسواق الخارجية من وجهة نظر المواطن المحلي.

الجدول(2)
الاهمية النسبية للقطاع النفطي وقطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ٪

المدة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	مجموع القطاعات التبادلية	القطاعات الاخرى
1975-1970	39.4	16.5	11.6	28.1	32.5
1980-1976	54.6	8.4	6.0	14.4	31
1985-1981	24.2	12.4	8.2	20.6	55.2
1990-1986	27.8	12.1	8.7	20.8	51.4
1996-1991	22.1	33.3	23.9	57.2	20.7
2002-1997	74.87	7.1	1.8	8.9	16.23
2010-2003	53.40	5.4	1.1	6.5	40.1

المصدر:-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية ،اعداد مختلفة ،صفحات متفرقة.

ثانيا:- تأثير المرض الهولندي في الطاقة الاستيعابية لقطاعات السلع التبادلية.

ان تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي كان له اثر سلبي كبير في الطاقة الاستيعابية للاستثمار،أذ ان تداعيات المرض الهولندي ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي،قطاع الصناعة التحويلية) ومن ثم ارتفاع اسعار منتجاتها،ولتعرضها للمنافسة الاجنبية فقد ادى ذلك الى تدهور صادراتها والاستعاضة عنها محليا عن طريق الاستيراد من الخارج مما ادى الى العزوف عن الاستثمار في هذه القطاعات، ومن ثم انخفاض حجم التراكم الراسمالي فيها وتراجع حجم الطاقة الاستيعابية للأستثمار في الاقتصاد العراقي.

وكما يلاحظ من الجدول(2) فقد انخفضت الاهمية النسبية للتراكم الراسمالي في قطاع الصناعة التحويلية من 23.1% للمدة(1970–1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي خلالها معرضا ًللمرض الهولندي الى 16.3% للمدة (1976–1980) والى 10.6% و10.2% للمدة(1981–1985) والمدة (1986–1990) ، اما المدة (1991–1996) وهي المدة التي تعرض فيها العراق للحصار الاقتصادي واختفت فيها اثار المرض الهولندي فقد بلغت الاهمية النسبية للتراكم الرأسمالي في نشاط الصناعة التحويلية (17%) من اجمالي التراكم الرأسمالي ،انخفضت الاهمية النسبية بعد تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء حيث بلغت(14%) للمدة –2002) (1997 ثم انخفضت بشكل كبير بعد رفع الكلي للحضر الاقتصادي حيث بلغت (7.7%) من اجمالي التركم الراسمالي للمدة (2004–2010) ،أي ان مساهمة الصناعة التحويلية في اجمالي التراكم الرأسمالي خلال هذه المدة قد انخفض بمقدار ثلاث مرات عما كانت عليه للمدة–1970) . 1975)

اما القطاع الزراعي فقد انخفضت اهميته النسبية في اجمالي التراكم الراسمالي من 12% للمدة (1970–1975) الى 10.9% للمدة (1976–1980) ثم انخفضت مرة اخرى الى9.8% للمدة (1981–1985) و8.7 للمدة(1986–1990) ، ثم ارتفعت هذه النسبة بعد فرض الحصار الاقتصادي للمدة (1991–1996) ،ثم انخفضت اثر تطبيق مذكرة التفاهم الى 7.4% للمدة (1997–2002) ثم أنخفض مرة اخرى للمدة (2004–2010) الى 0.6% بعد الرفع الشامل للحصار الاقتصادي، أي ان مساهمة القطاع الزراعي في تكوين التراكم الرأسمالي قد انخفضت خلال هذه المدة بمقدار 20 مرة عما كانت عليه للمدة (1970–1975).

ومما سبق يتضح ان مجموع المساهمة النسبية لقطاعات السلع التبادلية(القطاع الزراعي،قطاع الصناعة التحويلية) في تكوين التراكم الراسمالي قد بلغت 35.1% خلال المدة(1970–1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي معرضاً للمرض الهولندي ،انخفضت هذه النسبة بعد تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي الى 27.2% و20.4% و18.9% للمدة (1976–1980)والمدة (1981–1985) والمدة(1986–1990) على التوالي ،وعندما اختفت اثار المرض الهولندي من الاقتصاد العراقي بسبب الحصار الاقتصادي، ارتفعت هذه المساهمة الى (34.7%) من اجمالي التراكم الراسمالي للمدة (1991–1996) ،وبعد تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء وظهور اعراض المرض الهولندي انخفضت نسبة مساهمة القطاعات التبادلية في التراكم الراسمالي

(21.4%) للمدة (1997-2002) ،اما المدة (2004-2010) وهي المدة التي تزايد فيها تأثير المرض الهولندي نتيجة للارتفاع الكبير للعوائد النفطية والانفتاح الواسع على الاسواق الدولية وعدم وجود أجراءت حمائية وتعرض المنتجات المحلية للمنافسة الاجنبية ادى ذلك كله الى انخفاض مساهمة القطاعات التبادلية في تكوين التراكم الراسمالي الى (8.3%) للمدة اعلاه، أي ان مجموع المساهمة النسبية للقطاعات التبادلية في اجمالي التراكم الراسمالي قد انخفضت بمقدار (4.2) مرة للمدة (2004-2010) وهي المدة التي اصيب بها الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي بشكل كبير عن المدة (1970-1975) وهي المدة التي لم يكن الاقتصاد العراقي فيها مصابا بالمرض الهولندي.

وبناء على ما سبق يمكننا القول ان الارتفاع الكبير في حجم الطلب الكلي والناجم عن ارتفاع حجم العوائد النفطية وما صاحبه من قصور في الطاقة الاستيعابية قد ادى الى تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي ،وان تداعيات المرض الهولندي قادت الى الى العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية عنه انخفاض حجم الطاقة الاستيعابية للقطاعات التبادلية وبالتالي انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني،أي ان قصور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي هو سبب ونتيجة للاصابة بالمرض الهولندي ،وعليه فانه يجب على الدولة من اجل توسيع حجم الطاقة الاستيعابية العمل بشكل جاد وفاعل لايجاد السبل الكفيلة للحد من تداعيات المرض الهولندي عن طريق توجيه الدعم اللازم لقطاعات السلع التبادلية وحمايته من المنافسة الاجنبية وظاهرة الاغراق التي تتعرض لها الاسواق العراقية، وأيجاد البيئة التشريعية والقانونية الملائمة التي تسهل حركة ونشاط القطاعات التبادلية ، فضلا عن امكان استخدام الثروة النفطية كمواد اولية يمكن استخدامها في اقامة المشاريع التي تعتمد عليها كمواد اولية كمشاريع البتروكيمياويات حيث ان توافر المواد الاولية لهذه الصناعات بأسعار مدعومة سوف يؤدي الى تقليل تكاليفها وبالتالي ارتفاع تنافسيتها ومن ثم التوسع في حجم الاستثمارات فيها.

جدول(3)
الاهمية النسبية لقطاعات السلع التبادلية في تكوين التراكم الراسمالي في العراق

للمدة (1970-2010) . ٪

المدة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	مجموع القطاعات التبادلية
1975-1970	12	23.1	35.1
1980-1976	10.9	16.3	27.2
1985-1981	9.8	10.6	20.4
1990-1986	8.7	10.2	18.9
1996-1991	17.7	17	34.7
2002-1997	7.4	14	21.4
2010-2004	0.6	7.7	8.3

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية ،اعداد مختلفة ،صفحات متفرقة.

الشكل (1)

الاهمية النسبية للقطاعات التبادلية في تكوين التراكم الراسمالي في العراق

للمدة 1970ـ2010

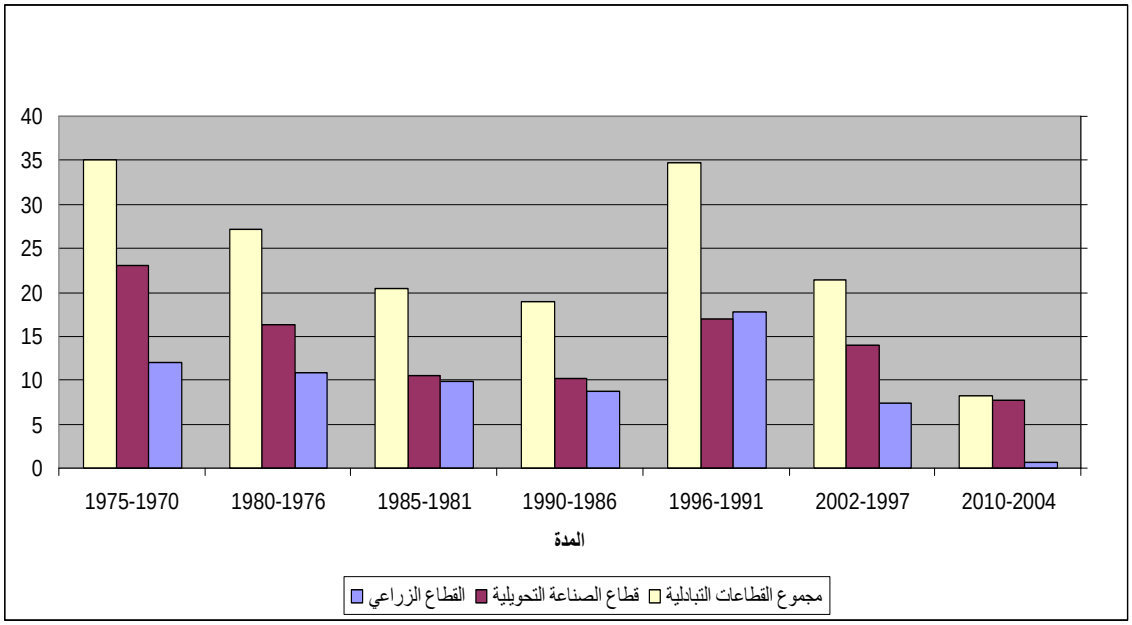

المصدر:- تم اعداد الشكل استنادا الى بيانات الجدول(3).

شكل(2)

الاهمية النسبية للقطاعات التبادلية في تكوين التراكم الراسمالي في العراق للمدة (1970-2010)

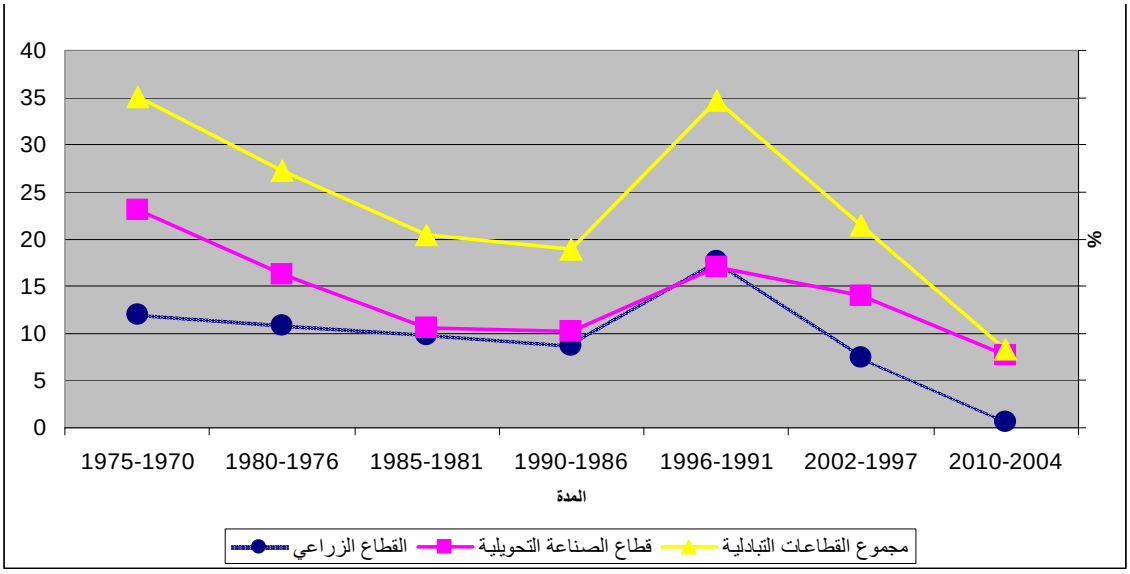

المصدر:- تم اعداد الشكل استنادا الى بيانات الجدول(3).

الاستنتاجات:-

1- بالرغم من تعدد المفاهيم المطروحة للطاقة الاستيعابية وعدم الاتفاق على مفهوم محدد لها، الا ان جميع المفاهيم قد استنبطت وجود علاقة جوهرية تربط بين حركة التراكم الراسمالي ومعدل العائد المقبول من قبل مصدر انسياب الاموال.

2-ان التعرض للهولندي هو نتيجة حتمية للاقتصادات النفطية سواء كان سعر الصرف المتبع فيها ثابتاً ام مرناً.

3- ارتبطت حركة المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي بحركة العوائد النفطية فكلما ارتفعت قيمة العوائد النفطية استفحل المرض الهولندي وعندما تنخفض قيمة العوائد النفطية تختفي أثار المرض الهولندي وكما حدث خلال المدة (1991-1997).

4- ان اصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي ادى الى تراجع حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي نتيجة للعزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي ،قطاع الصناع التحويلية) بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية لارتفاع كلف انتاجها.

5- ادى العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية الى تعميق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ودفعه باتجاه الاعتماد المتزايد على العوائد النفطية من جهة، وارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي من جهة اخرى نتيجة لعدم قدرة قطاعات السلع التبادلية على استيعاب الايدي العاملة لانخفاض معدل العائد فيها.

المقترحات:-

1- يجب على الدولة استخدام جزء من العوائد النفطية لاجل دعم وتحريك قطاعات السلع التبادلية عن طريق توفير المستلزمات المطلوبة كافة لاجل ديمومية حركتها وأزالة العقبات التي تواجهها.

2- اتباع سياسة حمائية من اجل حماية المنتجات المحلية لقطاعات السلع التبادلية سواءً كان ذلك بفرض الضرائب الكمركية ام اتباع نظام الحصص التجارية.

3-اتخاذ الوسائل الممكنة كافة من اجل الحد من عمليات الاغراق التي تتعرض لها الاسواق العراقية

4- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتطوير قطاعات السلع التبادلية سواءً كان ذلك متعلقا بايجاد البيئة القانونية والتشريعية المناسبة ام اتباع سياسات مالية ونقدية داعمة لهذه القطاعات او غير ذلك.

5- التوسع في المشاريع التي ترتكز في نشاطها وحركتها على المواد الاولية التي يمكن الحصول عليها من النفط الخام والغاز الطبيعي وفي مقدمتها الصناعات البتروكيماوية حيث ان الحصول على المواد الاولية بشكل مدعوم وبتكاليف اقل سيؤدي الى تعزيز قدرتها التنافسية.

المصادر

اولا:المصادر باللغة العربية.

أ- الكتب.

1- الراوي ،علي عبد سعيد(1980)."الموارد المالية العربية وأمكانات الاستثمار في الوطن العربي"، مؤسسة اين للطباعة ،بيروت،لبنان.

2- موريس، مايكل(2007)." الاقتصاد السياسي للعنة الموارد في النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)"،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

3-النشاشيبي، حكمت شريف(1987)."استثمار الارصدة العربية" ،دار الشايع للنشر ،الكويت .

ب- الدوريات.

1- البدري، مرفت وهبة(1988)."عوائد النفط وتأثيرها على البلدان العرابية"، مجلة النفط والتعاون العربي، الامانة العامة لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط(اوابك)،الكويت، المجلد14 ،العدد53،.

2-الحبيب، فايز أبراهيم والعلي،هاشم محمد(1983)." قياس القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي"،مجلة دراسات الجزيرة والخليج العربي،مؤسسة التقدم العلمي،جامعة الكويت،الكويت،المجلد9،العد .36

3- زادة،كريستين ابراهيم(2003)."المرض الهولندي"، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، واشنطن،مجلد40،العدد.1

4-الشمري،مايح شبيب(2010)." تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدارية ،جامعة الكوفة،العراق، مجلد3، العدد.15

5- الطائي ،منى عبد الجبار(1983)"الطاقة الاستيعابية للأنفاق الاستثماري وأهمية العنصر البشري"،مجلة الاقتصادي،جمعية الاقتصاديين العراقيين،بغداد،العراق،السنة 21،العدد 3و4.

6- المطلبي،سامر(1985)." القدرة الاستيعابية والسياسة الاستثمارية" ،مجلة النفط والتنمية ،دار الثورة للنشر، بغداد ،العراق،المجلد10،العدد2.

ثانيا:-المصادر بالغة الانكليزية.

A- Books

1- Adler,J.(1965)."AbsorptiveCapacity,TheConceptanditsDeterminatin" ,Brooking Instituation,Washington.

- ELMallakh. R , kadhim .M.,and B.poulson.(1977)."Capital Investment in 2 the Middel East,The Use of Surplus Fuunds for Regionl Development", , Prager publishers, New York.

3- Paolo de Renzio.(2004)." Challenge of Absorptive Capacity",Overseas Development Institute, London.

-Romeo,A.(1990)."Absorptive Capacity for Foreigan Aid",Syracuse 4 University,New York.

5-Stevens, W.J.(1977)." Capital Absorptive Capacityin the Developing Countries), 3rd editions,A.Sijhoff leiden.

B-Articles.

1- EL,Serafy. Salah.(1981). "Absorptive Capacity ,The Demdnd for Revene,and the Supply of Petroleum",The Jornal of Energy and Development, United State,Vol7,No.1 .